

النموذج الأمريكي للتحفيز الطاقوي (مقاربة "One Big Beautiful Bill") وانعكاساته

الاقتصادية على استراتيجية الجزائر للطاقت النظيفة في ظل قانون المالية لسنة 2026

The U.S. Energy Incentive Framework (the 'One Big Beautiful Bill' Approach) and Its Economic Implications for Algeria's Clean Energy Strategy within the Context of the 2026 Finance Law

د. خولة عزاز

مخبر المقاولاتية وإدارة المنظمات، جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي - تبسة

khaoula.azzaz@univ-tebessa.dz

تاريخ القبول: 2026/05/02

تاريخ الاستلام: 2026/02/14

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحليل تداعيات النموذج الأمريكي للتحفيز الطاقوي (مقاربة One Big Beautiful Bill) على استراتيجية الجزائر للطاقت النظيفة، كما وردت في قانون المالية 2026، ولمعالجة الإشكالية، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي، وصولاً إلى المقارنة بين آليات دعم "الإنتاج الأخضر" الأمريكية وحوافز "الاستثمار الطاقوي" الجزائرية.

وقد خلص البحث إلى أن التركيز الأمريكي على دعم العوائد (الإنفاق على المخرجات) يخلق فرصة للجزائر للتموقع كوجهة منافسة إقليمية منخفضة التكلفة، عبر دعم "تكاليف التأسيس" (الإنفاق على المدخلات) بإعفاءات جبائية شاملة. وبناءً عليه، توصي الدراسة بضرورة تعزيز هذه الجاذبية عبر سن ضمانات تشريعية طويلة الأمد، تتجاوز "سنوية الموازنة"، لتسريع توطين التكنولوجيات الخضراء وضمان استقرار سوق الطاقة، وتوجيه هذه الميزة التنافسية لربط التحفيزات بعقود تصديرية استراتيجية نحو الأسواق العالمية.

الكلمات المفتاحية: النموذج الأمريكي للتحفيز الطاقوي، مقاربة "One Big Beautiful Bill"، الطاقت النظيفة، قانون المالية 2026، الجزائر.

تصنيف JEL: Q42، Q48، H23، F21.

Abstract :

This research paper aims to analyze the implications of the U.S. energy incentive framework (the "One Big Beautiful Bill" approach) on Algeria's clean energy strategy as outlined in the 2026 Finance Law. To address the research problem, the study adopts a descriptive, analytical, and comparative methodology, contrasting the American mechanisms supporting "green production" with Algeria's incentives driving "energy investment."

The study concludes that while the American model focuses on output-based subsidies (expenditure on outputs), it creates an opportunity for Algeria to position itself as a low-cost, regionally competitive destination by supporting "setup costs" (expenditure on inputs) through comprehensive tax exemptions. Accordingly, the study recommends enhancing this investment attractiveness by enacting long-term legislative guarantees that transcend "budget annuality." This would accelerate the localization of green technologies, ensure energy market stability, and leverage this competitive advantage to link incentives with strategic export contracts toward global markets.

Keywords: US Energy Stimulus Model, "One Big Beautiful Bill", Clean Energies, Finance Law 2026, Algeria.

Jel Classification Codes : Q42, Q48, H23, F21.

1. مقدمة

عرف المشهد الاقتصادي الدولي مؤخرًا اهتمامًا متزايدًا بقضايا الانتقال الطاقوي حيث لم تعد الدول تكتفي بالتنظيم بل أصبحت فاعلاً أساسياً في توجيه الاستثمارات، وقد برز هذا التوجه بوضوح في الولايات المتحدة الأمريكية التي أطلقت مبادرة مالية ضخمة يشار إليها في الخطاب الاقتصادي الأمريكي بمقاربة تعرف إعلامياً بـ "One Big Beautiful Bill"، والمجسدة في قانون خفض التضخم (Inflation Reduction Act) "IRA"، وتعتمد هذه الرؤية على تقديم دعم مالي واسع النطاق بهدف تحفيز الإنتاج المحلي للطاقة النظيفة وإعادة رسم خريطة الصناعات الخضراء عالمياً.

بالنسبة للجزائر، لم يعد الانتقال الطاقوي خياراً استراتيجياً مؤجلاً، بل أصبح ضرورة تفرضها المتغيرات الداخلية المرتبطة بتراجع الاحتياطي الوطني من النفط والغاز وارتفاع الطلب المحلي على الطاقة، إلى جانب المتغيرات الخارجية خاصة التحول العالمي المتسارع نحو الطاقات المتجددة، وهو ما شكل ضغطاً متزايداً على صناع القرار للاستجابة لهذه التحولات عبر تبني إصلاحات تشريعية، تجسدت مؤخراً في قانون المالية لسنة 2026 الذي جاء حاملاً لحزمة من التدابير والتحفيزات الجبائية الرامية إلى مواكبة هذا التحول واستقطاب الاستثمار في مشاريع الطاقة النظيفة.

يفرض هذا التباين في القدرات المالية والتوجهات الاستراتيجية واقعا اقتصاديا جديدا يدفعنا إلى التساؤل حول مدى نجاعة الخيارات الوطنية مقارنة بالنموذج الأمريكي، ومن هنا تتبلور معالم الإشكالية الرئيسية لهذا البحث في التساؤل الجوهرى التالي: إلى أي مدى تختلف آليات التحفيز الطاقوي بين النموذج الأمريكي القائم على الإنفاق المالي الضخم والنموذج الجزائري المعتمد في قانون المالية لسنة 2026، وما هي انعكاسات ذلك على جاذبية الاستثمار في الطاقات النظيفة بالجزائر؟

للإجابة عن الإشكالية المطروحة، ينطلق البحث من الفرضيات الأساسية التالية:

- **الفرضية الأولى:** يركز النموذج الأمريكي للتحفيز الطاقوي (مقاربة "One Big Beautiful Bill") على ضخ أموال ضخمة في مرحلة الإنتاج لضمان المردودية مع فرض قيود حمائية صارمة.
- **الفرضية الثانية:** تعتمد استراتيجية الجزائر في قانون المالية 2026 على فلسفة مغايرة تقوم على الإعفاءات الجبائية في مرحلة الاستثمار لتجاوز محدودية التمويل المباشر.

• **الفرضية الثالثة:** تؤدي الانعكاسات الاقتصادية للتوجهات الحمائية الأمريكية (اشتراط المحتوى المحلي) إلى خلق فرصة للنموذج الجزائري للتموقع كبديل تنافسي منخفض التكلفة في سوق الطاقات النظيفة.

- يسعى هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف المترابطة، والتي تتمثل في:
- تسليط الضوء على فلسفة النموذج الأمريكي وفهم آلياته القائمة على الإنفاق الكبير.
- قراءة وتحليل التدابير التحفيزية الجديدة التي جاء بها قانون المالية الجزائري لسنة 2026.
- إجراء موازنة بين النموذجين لمعرفة نقاط القوة والفرص التي يمنحها كل طرف.
- تقديم توصيات عملية تساهم في استغلال هذه التحولات لتعزيز مكانة الجزائر في الطاقات النظيفة.

للإحاطة بجوانب الموضوع ومعالجته بدقة اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لاستعراض المفاهيم والنصوص القانونية المتعلقة بقانون IRA وقانون المالية 2026، كما تم استخدام المنهج التحليلي لتفكيك الآليات الاقتصادية والمالية لكل نموذج، وصولاً إلى المنهج المقارن لإبراز أوجه الشبه والاختلاف بين الاستراتيجيتين واستخلاص النتائج الاستشرافية.

2. التأسيس النظري للتحول الطاقوي وآليات التحفيز المالي

يمثل التحول الطاقوي الخلفية النظرية التي تفسر لجوء الدول إلى سياسات التحفيز المالي والجبائي، إذ لم يعد الانتقال نحو الطاقات النظيفة خياراً بيئياً فقط، بل أصبح مساراً اقتصادياً واستراتيجياً يعيد تشكيل أنماط الاستثمار والتنافس الدولي.

1.1. تعريف التحول الطاقوي

هناك عدة تعاريف متعلقة بالتحول الطاقوي من بينها أن التحول الطاقوي هو "الانتقال من نظام إنتاج واستهلاك الطاقة يركز على الطاقة الأحفورية غير المتجددة إلى خليط طاقوي بكثافة كربونية أقل ونسب متزايدة للطاقات المتجددة، ومن خصائص الانتقال الطاقوي أنه يختلف من بلد لآخر حسب الخليط الطاقوي والإمكانيات الاقتصادية والتكنولوجية والسياسات المتبعة، وهو مسار تغير صعب وطويل يرتبط بالإدارة السياسية والواقع الاقتصادي والبيئي ونوعية الحكم والإدارة وثقافة المجتمع وتحولات أسواق الطاقة الأحفورية والبديلة". (زيدان و زغو، الطاقات المتجددة كتوجه للانتقال الطاقوي في الجزائر، 2022)

كما يعرف بأنه "يشير الى المرور من نظام الطاقة الحالي (استخدام الموارد غير المتجددة) الى مزيج الطاقة التي تقوم أساسا على الموارد المتجددة، وهو ما يعني ضمنا تطوير بدائل للوقود الاحفوري، والذي يعتبر من الموارد المحدودة والغير المتجددة (ناضبة) بالاضافة الى بعض انواع الوقود الانشطارية (المواد المشعة مثل اليورانيوم والبلوتونيوم) ويوفر الانتقال الطاقوي استبدال الطاقة التقليدية تدريجيا عن طريق مصادر الطاقة المتجددة. (طيب و بن عبو، 2018)

وحسب المجلس العالمي للطاقة، فإن الانتقال الطاقوي يجب أن يجمع بين ثلاثة أبعاد أساسية رغم التناقض فيما بينها، وهي: الأمن الطاقوي لتحقيق نجاعة توفير الطاقة للأجيال الحالية والمستقبلية، والعدالة في توفير الطاقة لكل شعوب العالم خصوصا الدول الصاعدة وبأسعار معقولة، وكذا الحفاظ على البيئة بشكل دائم من خلال الفاعلية الطاقوية وتطوير الطاقات المتجددة. (دعاس و عبدات، 2021)

2.2. الطاقة المتجددة كركيزة للتحويل الطاقوي

تعرف الطاقة المتجددة بأنها تلك الطاقة التي يمكن الحصول عليها من المصادر الطبيعية المتجددة وغير القابلة للنضوب، وتعد طاقة نظيفة لا ينتج عن استخدامها أي تلوث للبيئة ولا تسبب الضرر للكائنات الحية، ويمكن الاستفادة من تقنيات بسيطة على عكس المصادر التقليدية غير المتجددة والقابلة للنضوب. (بخدة، 2021)

تشمل الطاقة المتجددة على عدة مصادر متنوعة، ما جعل خيار استغلالها كحل أمثل لتقادي مشكلة محدودية ونضوب الطاقة، ومن بين أهم مصادر الطاقات المتجددة ما يلي: (زيدان و زغو، الطاقات المتجددة كتوجه للانتقال الطاقوي في الجزائر، 2022)

● **الطاقة الشمسية:** تعد الشمس من أكبر مصادر الضوء والحرارة الموجودة على وجه الأرض، وتتوزع هذه الطاقة على أجزاء الأرض حسب قربها من خط الاستواء، وهذا الخط هو المنطقة التي تحظى بأكبر نصيب من تلك الطاقة، والطاقة الحرارية المتولدة عن أشعة الشمس يستفاد منها عبر تحويلها إلى طاقة كهربائية بواسطة الخلايا الشمسية.

● **طاقة الرياح:** وهي الطاقة المتولدة من تحريك ألواح كبية مثبتة بأماكن مرتفعة بفعل الهواء، ويتم إنتاج الطاقة الكهربائية من الرياح بواسطة محركات أو ما يسمى بالتوربينات ذات ثلاثة أذرع دوارة تحمل على عمود، تعمل على تحويل الطاقة الحركية للرياح إلى طاقة كهربائية.

• **طاقة المد والجزر:** طاقة المد والجزر، هي نوع من الطاق الحركية التي تكون مخزنة في التيارات الناتجة عن المد والجزر الناتجة بطبيعة الحال عن جاذبية القمر... وعليه تصنف هذه الطاقة على أنها طاقة متجددة.

• **طاقة الكتلة الحيوية:** هي كل المواد العضوية المشتقة من النباتات العشبية، الخشب، المحاصيل الزراعية، مخلفات الغابات الطحالب الغنية بالزيوت، المكونات العضوية للنفايات الصناعية، حتى غاز الميثان المنبعث من مدافن النفايات، والتي يمكن استخدامها لإنتاج الطاقة، إما من خلال عملية احتراق هذه المواد أو التركيب الضوئي لإنتاج كربوهيدرات.

• **الطاقة الكهرومائية:** يتم توليدها باستخدام الطاقة الميكانيكية التي تنتجها الورينات من المياه المتدفقة (الأنهار، السدود، التيارات البحرية...)، ولتي يحولها المولد إلى كهرباء.

3.2. التحفيز الطاقوي

بما أن الانتقال الطاقوي لا يحدث تلقائيا بفعل قوى السوق، تلجأ الدول إلى سياسات التحفيز المالي لتوجيه الاستثمار نحو القطاعات ذات الأولوية.

ويقصد بالتحفيز الطاقوي "مساعدات مالية مباشرة تمنحها الدولة من سياستها الاقتصادية المنتهجة الأعوان الاقتصاديين بمعايير وشروط محددة، قصد توجيههم نحو الأنشطة والقطاعات التي ترغب الدولة في تشجيعها ودفع عجلة التنمية فيها". (بودالي، تفرات، و بوشنب، 2020)

تهدف سياسة التحفيز إلى تحقيق ما يلي: (بودالي، تفرات، و بوشنب، 2020)

- تهيئة المناخ المناسب للاستثمار من أجل تحقيق التنمية الشاملة؛
- رفع المستوى الاقتصادي وتحقيق الرفاهية الاجتماعية؛
- الاستفادة من الوفرة، التي يمكن استعمالها في تطوير النشاط أو انتعاشه أو توسيعه؛
- التخفيف من العبء الضريبي الذي يؤدي إلى تراكم رؤوس الأموال لدعم الاستثمار المنتج؛
- توجيه المستثمر إلى المشاريع التي تخدم الخطط التنموية .

3. التحول البنوي في آليات التحفيز الطاقوي - قراءة مقارنة بين النموذج الأمريكي والجزائري

1.3. سياسات التحفيز الطاقوي في الولايات المتحدة

يهدف هذا المحور إلى تحليل الرؤية الجديدة للمشرع الأمريكي في توجيه قطاع الطاقة، من خلال دراسة الانتقال من حلول تقليدية محدودة إلى حزم تشريعية شاملة، وبيان انعكاساتها على قواعد المنافسة والاستثمار عالمياً.

1.1.3. مقارنة "One Big Beautiful Bill" من الحلول المؤقتة إلى استراتيجية الكتلة التشريعية الواحدة

يشكل النموذج الأمريكي للتحفيز الطاقوي إطاراً استراتيجياً جديداً لتوجيه قطاع الطاقة، حيث انتقلت السياسة الأمريكية من الحلول التقليدية المؤقتة إلى حزم تشريعية ضخمة وشاملة تهدف إلى إحداث تغيير هيكلي في السوق. (House، 2023)

وقد تجسد هذا المفهوم في قانون خفض التضخم (Inflation Reduction Act – IRA)، الذي يمثل المرجع التشريعي الأساسي للسياسة الطاقوية الأمريكية لعقد كامل، ويعتبر أضخم استثمار مناخي في تاريخ الولايات المتحدة، إذ رصدت له الإدارة الأمريكية اعتمادات أولية بقيمة 370 مليار دولار، في حين تشير تقديرات مؤسسات مالية كبرى إلى أن التكلفة الفعلية قد تتجاوز تريليون دولار بسبب عدم تحديد سقف مالي للدعم الموجه للمشاريع. (Bistline، 2023)

2.1.3. الميكانيزمات الاقتصادية للتحول الطاقوي في الولايات المتحدة الأمريكية: آليات هيكلية سوق الطاقات المتجددة

تعتمد الولايات المتحدة على أدوات دقيقة لإعادة هيكلة قطاع الطاقة بدل الاكتفاء بالتمويل فقط، من خلال توظيف السياسات الضريبية والحماية لخفض تكلفة الكهرباء وتوطين تكنولوجيا الطاقات المتجددة.

1.2.1.3. تمديد وتوسيع الحوافز الضريبية: يسمح القانون للمشاريع باسترجاع ما لا يقل عن 30% من تكاليف الإنشاء أو الحصول على دعم مالي عن كل وحدة كهرباء منتجة، ويزداد هذا الدعم كلما التزمت الشركة برفع أجور العمال وتوفير التدريب، بما يساهم في خفض تكلفة إنتاج الطاقة النظيفة. (United States Environmental Protection Agency، 2023)

2.2.1.3. الشرط الحمائي للتصنيع المحلي: اشترط القانون أن تكون المواد الأساسية مثل الحديد والصلب ومكونات المحطات مصنوعة داخل الولايات المتحدة للحصول على الدعم الكامل، ما يعكس هدفاً جيوسياسياً لتوطين الصناعة. (Agency، 2023)

النموذج الأمريكي للتحفيز الطاقوي (مقاربة "One Big Beautiful Bill") وانعكاساته الاقتصادية على استراتيجية الجزائر للطاقات النظيفة في ظل قانون المالية لسنة 2026 خولة عزاز

3.2.1.3. تحويل الإعفاءات الضريبية إلى سيولة نقدية: أتاح القانون بيع الإعفاءات الضريبية لشركات أخرى مقابل سيولة نقدية أو الحصول على دفع مباشر من الخزينة، مما سهل تمويل المشاريع الطاقوية وتقليل الاعتماد على البنوك التقليدية. (Treasury، 2023)

3.1.3. الخريطة الزمنية للحوافز الضريبية للطاقة النظيفة بالولايات المتحدة

يعرض هذا العنصر الجدول الزمني الذي حدده المشرع الأمريكي لضمان استقرار المناخ الاستثماري حتى 2032، بما يوفر رؤية واضحة تدعم اتخاذ قرارات استثمارية كبرى في قطاع الهيدروجين والطاقات المتجددة بعيدا عن التقلبات السنوية.

الجدول رقم (01): الأجل الزمني للحوافز الضريبية للطاقة النظيفة (قانون IRA)

مجال التحفيز	المادة القانونية (IRC Code)	الإطار الزمني والحالة	الأثر الاقتصادي المباشر
دعم إنتاج الكهرباء (PTC)	Section 45Y	ممتد حتى 2032 أو حتى انخفاض انبعاثات القطاع بـ 75%	يمنح مرونة عالية للمنتجين عبر ربط الدعم بحجم الإنتاج الفعلي للكيلوواط الساعي، مما يحفز الكفاءة التشغيلية لمشاريع الرياح والشمس.
دعم الاستثمار في الطاقة (ITC)	Section 48E	ممتد حتى 2032	يقلل الحاجز المالي للدخول في السوق عبر خصم 30% من التكلفة الرأسمالية الأولية، مما يرفع معدل العائد الداخلي للمشروع فور انطلاقه.
دعم إنتاج الهيدروجين النظيف	Section 45V	ساري لمدة 10 سنوات للمشاريع التي تبدأ قبل 2033	يقدم دعما يصل لـ 3 دولارات للكيلوغرام مما غطي الفارق السعري مع الهيدروجين الرمادي ويجعل الهيدروجين الأخضر الأمريكي الأرخص عالميا.

النموذج الأمريكي للتحفيز الطاقوي (مقاربة "One Big Beautiful Bill") وانعكاساته الاقتصادية على استراتيجية الجزائر للطاقت النظيفة في ظل قانون المالية لسنة 2026 خولة عزاز

دعم المركبات النظيفة	Section 30D	ممتد حتى 2032	يعمل كأداة حماية بامتياز عبر اشتراط التجميع في أمريكا الشمالية، مما يجبر شركات السيارات العالمية على نقل مصانعها للداخل الأمريكي.
دعم التصنيع المتقدم	Section 45X	مستمر (يبدأ التناقص التدريجي 2030)	يستهدف توطين سلاسل القيمة عبر دعم إنتاج المكونات الدقيقة محليا مثل شفرات التوربينات والخلايا الشمسية لتقليل الاعتماد على الصين.

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على: (Service، 2024)

توضح البيانات الواردة في الجدول أعلاه أن المشرع الأمريكي لا يهدف فقط إلى منح امتيازات ضريبية بل يسعى لهندسة مشهد طاقوي جديد يعتمد على الاستدامة والوفرة، فمن خلال تمديد الأجل حتى عام 2032 يتم منح شركات الطاقة الوقت الضروري لتطوير مشاريع البنية التحتية العملاقة التي تتطلب سنوات طويلة للإنجاز ، وهو ما يسمح بنقل إنتاج الهيدروجين الأخضر والكهرباء المتجددة من المرحلة التجريبية إلى مرحلة الإنتاج الصناعي الكثيف القادر على تعويض الوقود الأحفوري في الشبكة الوطنية، كما أن استهداف تصنيع المكونات محليا يعكس رغبة واشنطن الصريحة في فك الارتباط التكنولوجي مع الخارج وتحقيق السيادة الطاقوية الكاملة من خلال التحكم في كل حلقات سلسلة القيمة من التصنيع إلى الإنتاج والاستهلاك.

بعد أن استعرضنا التحول البيوي في آليات التحفيز الطاقوي الأمريكي وتطبيقات مقاربة "One Big Beautiful Bill"، يأتي دورنا الآن لتحليل النموذج الجزائري في قانون المالية لسنة 2026، مع التركيز على الحوافز الاستثمارية والإعفاءات الجبائية التي تهدف إلى تعزيز جاذبية مشاريع الطاقات النظيفة في ظل موارد وتمويل محدود مقارنة بالنموذج الأمريكي، وذلك لاستكشاف أوجه التشابه والاختلاف وفرص التموّج التنافسي للجزائر في السوق الإقليمية والدولية.

2.3.التحفيز الطاقوي في الجزائر: التحليل الجبائي والجمركي لقانون المالية 2026

يحلل هذا المحور التدابير الجبائية والجمركية في قانون المالية 2026 بوصفها آلية لدعم الانتقال الطاقوي، عبر توظيف الميزانية كرافعة لتشجيع الاستثمار الأخضر وتقليل الاعتماد على المحروقات.

1.2.3. السياق التشريعي للانتقال الطاقي في الجزائر

يعكس قانون المالية لسنة 2026 الصادر بالجريدة الرسمية (العدد 88) بتاريخ 31 ديسمبر 2025 توجهها استراتيجيا للدولة يهدف إلى الخروج من ثنائية المفاضلة بين التوازنات المالية والتحول الأخضر، وتضمن القانون حزمة من التدابير الهيكلية التي تهدف بشكل مباشر إلى خفض الكلفة الأولية للاستثمار في مشاريع الطاقات المتجددة. (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2025) ويأتي هذا التوجه مدعوما بتوقعات نمو اقتصادي بلغت نحو 4.1% لعام 2026، ما يمنح الحكومة الحيز المالي اللازم لتمويل هذه الإعفاءات الجبائية دون المساس بالتوازنات الميزانية الكبرى. تسعى الجزائر لاستغلال احتياطياتها الشمسية لتقليل الاستهلاك المحلي للغاز الطبيعي وتوجيهه للتصدير، واعتمد المشرع في موازنة 2026 مقاربة التحفيز الجبائي الانتقائي التي تركز على إزالة العوائق الجمركية أمام التكنولوجيا الحديثة غير المنتجة محليا، مع حماية القدرة الشرائية للمواطن لضمان القبول الاجتماعي لسياسات رفع الدعم التدريجي عن الطاقات التقليدية. (وكالة الأنباء الجزائرية، 2025)

2.2.3. الآليات الجبائية والجمركية المعتمدة في الجزائر

يعتمد قانون المالية 2026 مقاربة تتجاوز الجبائية التقليدية عبر دعم المدخلات الصناعية وتخفيف الرسوم الجمركية، بهدف بناء نسيج صناعي محلي تنافسي في سلسلة القيمة الطاقوية.

الجدول رقم (02): الإعفاءات والتحفيزات الضريبية والجمركية للطاقي المتجددة في الجزائر (قانون المالية 2026)

مجال التحفيز	الإجراء المعتمد (القيمة)	الأثر الاقتصادي والاستراتيجي
المدخلات الصناعية (طاقة شمسية)	خفض الرسوم الجمركية على مكونات الألواح الشمسية 5%	يهدف إلى خفض تكلفة المواد الأولية لتشجيع "الصناعة التجميعية" المحلية وتقليل تكلفة الألواح النهائية.

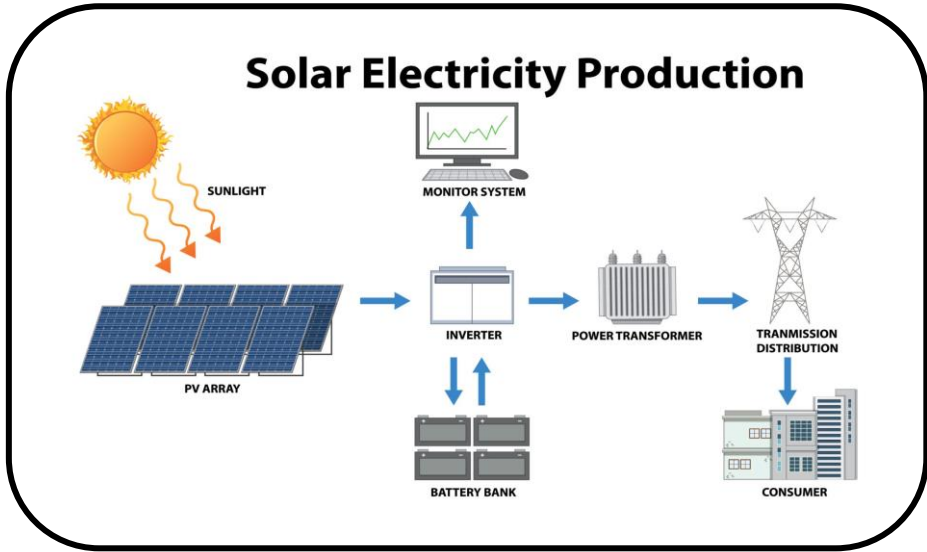
النموذج الأمريكي للتحفيز الطاقوي (مقاربة "One Big Beautiful Bill") وانعكاساته الاقتصادية على استراتيجية الجزائر للطاقت النظيفة في ظل قانون المالية لسنة 2026
خولة عزاز

تكنولوجيا الهيدروجين الأخضر	إعفاء كامل (0%) لمعدات التحليل الكهربائي (Electrolyzers)	إجراء جوهري لتسهيل "نقل التكنولوجيا" حيث تعتبر تكلفة المحطات الكهربائية العائق الأكبر أمام مشاريع الهيدروجين الأخضر
كفاءة الطاقة المنزلية	خفض الرسوم الجمركية على سخانات الشمسية من 30% إلى 15%	تحفيز استهلاكي يهدف لترشيد استهلاك الغاز المنزلي وتوجيه الفائض نحو التصدير.
الاستقرار التشريعي	تمديد سريان الإعفاءات الجبائية حتى 31 ديسمبر 2026	منح المستثمرين رؤية واضحة لمدة سنة مالية كاملة، مما يقلل من مخاطر التذبذب التشريعي.
المؤشر الكلي	معدل نمو متوقع 4.1%	يعكس بيئة اقتصادية كلية مستقرة تشجع الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الطاقة

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على: (Deboutte, 2026)، (وكالة الأنباء الجزائرية، 2025)
تظهر البيانات الواردة في الجدول أعلاه أن المشرع الجزائري انتقل من منطق "التحصيل الضريبي" إلى منطق "التوجيه الاستثماري"، حيث يظهر بوضوح تبني سياسة "التمييز الجمركي الإيجابي"، فمن خلال إقرار معدل 0% لمعدات الهيدروجين ومعدل 5% لمدخلات الألواح الشمسية، تعترف الدولة ضمناً بأن التكنولوجيا الدقيقة (High-Tech) التي لا تملكها الجزائر يجب أن تدخل دون أي حواجز لضمان نقل المعرفة، بينما تم الإبقاء على رسوم منخفضة جداً للمدخلات الصناعية لحماية المصانع المحلية للتجميع وتشجيعها على رفع نسبة الإدماج الوطني، غير أن النقطة الحرجة في هذا الجدول تبقى الآجال الزمنية القصيرة (سنة واحدة)، التي قد لا تتماشى مع الطبيعة طويلة الأمد للاستثمارات الطاقوية الكبرى مقارنة بالاستقرار العشري في النموذج الأمريكي.

تجسيدا لاستراتيجية الجزائر في توطين الحلول الطاقوية، يوضح الشكل الآتي التجهيزات المادية الدقيقة التي خصها القانون بالدعم لخفض تكلفة النظام الشمسي.

الشكل رقم (01): المكونات التقنية للمنظومة الشمسية المستهدفة بالتحفيز في الاستراتيجية



المصدر: (مركز تنمية الطاقات المتجددة، 2023)

يوضح الشكل رقم (01) المكونات التقنية الأساسية لسلسلة قيمة الطاقة الشمسية والمنطق الاقتصادي للإعفاءات الجبائية في الجزائر، حيث استهدف المشرع خفض الرسوم الجمركية على المكونات الأعلى تكلفة في هيكل الإنفاق الرأسمالي (CAPEX)، لاسيما مصفوفات الألواح الكهروضوئية (PV Array) والمحولات (Inverters) وأنظمة التخزين (Battery Bank) ويهدف هذا الإجراء المباشر إلى تقليل تذكرة الدخول الاستثمارية، ومع ذلك، فإن هذه التدابير الجمركية تعد حافزا أوليا لدخول التكنولوجيا وتحفيز الصناعة التجميعية، لكنها تظل غير كافية بمفردها لتحقيق تصنيع محلي كامل دون استراتيجية صناعية مكاملة ومستدامة لتوطين المعرفة وتعميق نسب الإدماج الفعلي.

3.2.3. الأبعاد الاستراتيجية للانتقال الطاقوي: المرتكزات الهيكلية لنموذج التحفيز الجزائري

لقد أدركت الجزائر مبكرا ضرورة الانخراط في التوجه العالمي للتحول الطاقوي عبر استراتيجيات تقوم على توسيع استغلال الطاقات المتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وتجربة مشاريع رائدة على غرار مشروع احتجاز وتخزين الكربون في عين صالح، إضافة إلى إطلاق برامج للتشجير وتقليل الانبعاثات. (خطوف، 2025)، ورغم التحديات المرتبطة بتمويل هذه المشاريع وتوطين

التكنولوجيا، إلا أن الجزائر تملك إمكانيات معتبرة تجعلها قادرة على لعب دور محوري في مسار الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر.

وفي هذا السياق عملت وزارة البيئة على إقامة تآزر بين القطاعات المختلفة من خلال توقيع اتفاقيات شراكة في إطار تنفيذ برامج مشتركة لمشاريع حماية البيئة، لتحقيق أهداف محددة مسبقاً، وتجسد ذلك من خلال توقيع العديد من الاتفاقيات: (زغودي، دور الاستثمار الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، 2026)

- اتفاقية شراكة مع وزارة البيئة الوطنية لتعزيز التربية البيئية ومن أجل التنمية المستدامة الوسط البيئي؛
- اتفاقية شراكة مع وزارة العدل لإعادة دمج المجتمع للمحبوسين؛
- اتفاقية شراكة مع وزارة الاتصال لتوسيع نطاق النوعية في مجال البيئة؛
- اتفاقية شراكة مع وزارة السكن والعمران والمدينة لتنفيذ خرائط طرق خاصة بتحسين مستوى حياة السكان في الأحياء والمدن الجديدة؛
- اتفاقية شراكة مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لتنفيذ برامج التعليم والبحث العلمي المتعلقة بحماية البيئة والتنمية المستدامة؛
- اتفاقية شراكة مع وزارة السياحة والصناعات التقليدية لتعزيز السياحة البيئية؛
- اتفاقية شراكة مع وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية لتحسين ومراقبة جودة وسلامة الموارد المائية والبيولوجية واستغلالها بطريقة مستدامة.

وعليه، فإن التخلي عن الرسوم الجمركية لصالح التكنولوجيا النظيفة في قانون المالية 2026 ليس إجراءً ظرفياً، بل هو حلقة في سلسلة استراتيجية وطنية متكاملة تهدف إلى تحويل هذه الإمكانيات إلى واقع ملموس، ويقوم هذا النموذج على ثلاث ركائز أساسية:

1.3.3. أولوية خفض "تذكرة الدخول" الاستثمارية: تعتمد الجزائر مقاربة استثمارية تركز على خفض الأعباء المالية في المراحل الأولى للمشاريع، حيث تشير التقارير الرسمية إلى أن: "الاستراتيجية الوطنية تهدف إلى تقليل النفقات الرأسمالية (Capital Expenditure - CAPEX) من خلال إقرار حزمة واسعة من الإعفاءات الجمركية والضريبية على التجهيزات والمعدات، مما يساهم في خفض 'تذكرة الدخول' الاستثمارية وتحفيز الفاعلين على توطيد التكنولوجيا الخضراء في بيئة منخفضة المخاطر المالية". (المحافظة للطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية، 2024)

2.3.3. سياسة "الانفتاح التكنولوجي الموجه": في سياق سعي الجزائر لتقليص الفجوة التكنولوجية، نصت وثيقة المحافظة على أن: "إن تبني سياسة الانفتاح التكنولوجي الموجه، خاصة في قطاع الهيدروجين الأخضر، يركز على منح إعفاءات جمركية شاملة للمعدات الحساسة مثل 'المحلات الكهربائية' (Electrolyzers)، وذلك لضمان تدفق التكنولوجيا بأقل تكلفة ممكنة وبناء بنية تحتية وطنية صلبة قبل الانتقال لمرحلة التصنيع المحلي". (المحافظة للطاقة المتجددة والفعالية الطاقوية، 2024)

3.3.3. البعد الاجتماعي للنجاعة الطاقوية: ربط المشرع الجزائري بين الانتقال الطاقوي وحماية المواطن، حيث نصت السياسة الوطنية للطاقة (2026) على: "إن ترشيد الاستهلاك الطاقوي ليس مجرد خيار تقني، بل هو أداة لحماية القدرة الشرائية للمواطن، حيث تهدف التحفيزات الموجهة للسخانات الشمسية وعزل المساكن إلى تقليص الطلب المحلي على الغاز الطبيعي، وتوجيه الفائض لتعزيز الصادرات الاستراتيجية، بما يضمن استدامة المزيج الطاقوي الوطني". (وزارة الطاقة والمناجم، 2026)

4. المنطق الاقتصادي للتحفيز الطاقوي في النموذج الأمريكي وانعكاساته على استراتيجية الجزائر

هدف هذا المحور إلى مقارنة آليات التحفيز الطاقوي في الولايات المتحدة والجزائر من خلال تحليل أثر دعم الإنتاج مقابل دعم الاستثمار على ربحية المشاريع وقرارات المستثمرين.

1.4. مقارنة الآليات التحفيزية للطاقة النظيفة في الولايات المتحدة والجزائر

تعرض هذه الجزئية توجهات التحفيز في الولايات المتحدة والجزائر، تمهيداً لفهم أثر ربط الدعم بالإنتاج مقابل خفض التكاليف الرأسمالية على قرارات المستثمرين.

3.1.4. مقارنة لآليات التحفيز الطاقوي: مقاربة "OB BB" وقانون المالية الجزائري

تسعى هذه المقارنة إلى إبراز الفوارق الاقتصادية بين نموذج "OB BB" الأمريكي وقانون المالية الجزائري 2026 في دعم الطاقة النظيفة، يركز النموذج الأمريكي على خفض التكاليف التشغيلية وربط الدعم بالإنتاج الفعلي، بينما يركز النموذج الجزائري على تخفيض التكاليف الرأسمالية للمشاريع عبر الإعفاءات الجمركية والضريبية. يوضح الجدول التالي الفوارق الأساسية بين هذين النهجين في طبيعة الأدوات التحفيزية وأثرها على الاستثمار.

الجدول رقم (03): الفوارق في أدوات الدعم المالي الطاقوي بين نموذج 'OBBS' الأمريكي

وقانون المالية الجزائري 2026

مقيار المقارنة	مقاربة "One big beautiful bill" (تطبيقا عبر قانون IRA)	النموذج الجزائري (تطبيقا عبر قانون المالية 2026)
طبيعة الأداة التحفيزية	اعتمادات ضريبية: خصم ضريبي أو دفع مباشر مرتبط بحجم الإنتاج.	إعفاءات جمركية: إسقاط الرسوم والضرائب عند الاستيراد
الأثر على هيكل التكلفة	استهداف التكاليف التشغيلية: دعم سعر البيع النهائي لضمان الربحية التجارية.	استهداف التكاليف الرأسمالية: تقليل أعباء التأسيس وكلفة التجهيزات الأولية.
التوجه التجاري والصناعي	حماية مشروطة: اشتراط المحتوى المحلي للحصول على الدعم الكامل.	انفتاح انتقائي: تشجيع استيراد التكنولوجيا لعدم توفر البديل المحلي.
اليقين التشريعي والزمني	طويل الأمد: تشريع ثابت لمدة 10 سنوات (رؤية واضحة للمستثمر)	سنوي/متوسط الأمد: مرتبط بالميزانية السنوية للدولة (قانون المالية)
الرهان التنموي	توطين الصناعة: استعادة السيطرة على سلاسل التوريد العالمية	نقل التكنولوجيا: تأسيس البنية التحتية للصناعات الطاقوية الجديدة.

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على: (Congress، 2022) (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2025)

يبرز الجدول رقم (03) الفوارق الجوهرية بين النموذج الأمريكي ومقاربة "OBBS" وقانون المالية الجزائري 2026 في دعم الطاقة النظيفة، أولا، يركز النموذج الأمريكي على خفض التكاليف التشغيلية وربط الدعم بالإنتاج الفعلي، ما يعزز التنافسية السعرية ويضمن استدامة المشاريع على المدى الطويل، بينما يعتمد النموذج الجزائري على خفض التكاليف الرأسمالية عبر الإعفاءات الجمركية والضريبية لتسهيل دخول المستثمرين الجدد وبناء البنية التحتية الطاقوية، ثانيا، تعكس الفوارق الاقتصادية اختلاف التوجه بين توطين الصناعة مقابل الانفتاح التكنولوجي الضروري، حيث تشجع الولايات المتحدة التصنيع المحلي لتعزيز سلاسل القيمة، بينما تسهل الجزائر استيراد التكنولوجيا لبناء

قاعدة صناعية وطنية. ثالثاً، يمنح الإطار التشريعي طويل الأمد في النموذج الأمريكي قدرة تنبؤ أعلى للمستثمرين، فيما يعتمد النموذج الجزائري على التحديث السنوي لقوانين المالية، مما يتطلب آليات ضمان إضافية لتعزيز الثقة الاستثمارية.

2.4.2. الانعكاسات الاستراتيجية لنموذج "OBBS" الأمريكي على التنافسية الطاقوي للجزائر

في ضوء التباين بين مقارنة الإنفاق الضخم في الولايات المتحدة ومقاربة التحفيز الجبائي في الجزائر، يمكن تلخيص أثر هذه الديناميكية على الاستثمار الطاقوي عبر ثلاثة محاور

1.2.4. أثر المنافسة على تدفقات الاستثمار والطاقة

يركز النموذج الأمريكي على ربط الدعم بالإنتاج لتعزيز كفاءة التشغيل، ما قد يقلل التدفقات نحو الجزائر إذا لم توفر السياسات الوطنية مزايا تنافسية.

2.2.4. ميزة التكلفة المنخفضة للجزائر كفرصة تنافسية

سياسة الانفتاح الموجهة في قانون المالية 2026 مع الإعفاءات الجمركية تقلل النفقات الرأسمالية، مما يسمح بإنتاج طاقة نظيفة منخفضة التكلفة وتعزيز القدرة التصديرية للجزائر.

3.2.4. الاستقرار التشريعي وإدارة المخاطر الاستثمارية

دمج قانون المالية مع ضمانات قانون الاستثمار (22-18) يوفر رؤية طويلة الأمد للمستثمرين، ويقلل المخاطر التمويلية، على غرار اليقين التشريعي في الولايات المتحدة.

3.4. آفاق الاستثمار الطاقوي في الجزائر: قراءة استشرافية

في ضوء تحليل المنطق الاقتصادي للتحفيز الطاقوي ومقارنة التجارب الأمريكية والجزائرية، يمكن استشراف مستقبل الاستثمار في الطاقات النظيفة بالجزائر عبر المحاور الاستراتيجية التالية:

• **تعزيز جاذبية الاستثمار:** عبر توظيف الإعفاءات الجمركية والضريبية لخفض كلفة الدخول وجعل الجزائر بيئة أكثر تنافسية لرأس المال المحلي والأجنبي.

• **تحفيز المستثمرين في المجالات البيئية:** حيث تشير الأدبيات إلى أهمية "جعل المستثمرين الناشطين في المجالات البيئية من بين المستفيدين من الإعفاءات والامتيازات الجبائية والضريبية" (زغودي، دور الاستثمار الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، 2026) بما يدعم توجيه الاستثمار نحو المشاريع النظيفة.

• **ترسيخ ميزة خفض تكلفة الإنتاج:** بدل منطق دعم الأسعار، بما يسمح بإنتاج كهرباء وهيدروجين أخضر منخفض التكلفة يعزز القدرة التصديرية نحو الأسواق الأوروبية.

- دعم نقل التكنولوجيا وبناء قاعدة صناعية وطنية: مندمجة تدريجيا في سلاسل القيمة العالمية، مع تجنب الحمائية المفرطة أو التصنيع غير الناضج.
- تعزيز الاستقرار التشريعي والمالي: عبر تحويل الحوافز إلى رؤية طويلة الأمد تقلل مخاطر الاستثمار وتيسر الوصول إلى التمويلات الخضراء الدولية.
- تنمية الكفاءات والابتكار الوطني: إذ تؤكد الدراسات ضرورة "الاستفادة من الاستثمارات الوطنية والأجنبية بتشجيع المستثمرين وتقديم التسهيلات لهم، لاسيما المؤسسات الناشئة المفعممة بأفكار الشباب الجزائري الطموح والمدمجة بنتائج البحث العلمي من طرف الجامعات الجزائرية" (بلهادي و خلاصي، 2022)، بما يعزز الربط بين البحث العلمي والانتقال الطاقوي.
- التوقع كشرية طاقوي مرن: قادر على استغلال التحولات الجيوسياسية وفجوات السوق في حوض المتوسط لتعزيز الاندماج في سلاسل القيمة الدولية.

5. تحليل النتائج

استنادا إلى الدراسة المقارنة بين النموذج الأمريكي للتحفيز الطاقوي (OBBB – IRA) والتدابير الواردة في قانون المالية الجزائري لسنة 2026، يمكن تلخيص النتائج ومناقشتها على النحو التالي:

1.5. تليص وتحليل المعطيات

- تباين وعاء التحفيز: يعتمد النموذج الأمريكي على دعم مرحلة التشغيل عبر آلية الائتمان الضريبي للإنتاج، مما يعزز المردودية الفعلية للمشاريع ويحفز الأداء، بينما يركز النموذج الجزائري على دعم مرحلة التأسيس عبر الإعفاءات الجمركية والضريبية، مما يقلل من التكاليف الرأسمالية ويجعل دخول السوق أكثر سهولة.
- اختلاف الفلسفة الاقتصادية: تتبع الولايات المتحدة سياسة الحمائية الصناعية عبر اشتراط المحتوى المحلي، في حين تعتمد الجزائر الانفتاح التكنولوجي الموجه لتسهيل تدفق التكنولوجيا غير المنتجة محلاً، مع الحفاظ على مرونة بيئة الاستثمار.
- الفجوة الزمنية واليقين التشريعي: النموذج الأمريكي يتميز باستقرار مالي يمتد لعشر سنوات، بينما يعتمد النموذج الجزائري على التحديث السنوي لقوانين المالية، مما يتطلب ربط الحوافز السنوية بضمانات قانون الاستثمار لتعزيز ثقة المستثمرين.

2.5. اختبار الفرضيات

- **الفرضية الأولى (صحيحة):** تؤكد المعطيات أن مقاربة OBBB هي استراتيجية كتلة تشريعية واحدة تهدف للهيمنة على سوق الطاقة من خلال ضخ موارد مالية ضخمة، مع ربط الدعم بالإنتاج الفعلي لضمان الأداء والاستدامة.
- **الفرضية الثانية (صحيحة):** يظهر قانون المالية 2026 أن الجزائر تعتمد على السياسة الجبائية لتقليل تكلفة الاستثمار الأولية، كبديل للتمويل المباشر المحدود، ما يجعل المشاريع أكثر جاذبية للمستثمرين.
- **الفرضية الثالثة (صحيحة):** تشير المقارنة إلى أن ارتفاع التكاليف التشغيلية في النموذج الأمريكي الناتج عن القيود الحمائية يمنح الجزائر فرصة لتصبح مركزا منخفض التكلفة لإنتاج وتصدير الطاقة النظيفة، خصوصًا للأسواق الأوروبية.

6. خاتمة

خلصت الدراسة إلى أن التحفيز الطاقوي في الجزائر عبر قانون المالية لسنة 2026 يمثل خطوة استراتيجية محورية في مسار الانتقال الطاقوي، حيث لم يعد دور الدولة محصورا في التنظيم والإشراف، بل توسع ليشمل تحفيز الاستثمار وتوجيه السوق نحو إنتاج طاقة نظيفة ومستدامة، هذه الاستراتيجية تعكس قدرة الجزائر على التكيف مع التحديات العالمية وفتح آفاق تنافسية جديدة في قطاع الطاقة.

1.6. النتائج

- استنادا إلى التحليل المقارن بين النموذج الأمريكي وقانون المالية الجزائري، يمكن تلخيص النتائج المحورية كما يلي:
- النموذج الجزائري يوفر بيئة منخفضة التكاليف الرأسمالية، تسهل نقل التكنولوجيا وبناء قاعدة صناعية وطنية أولية.
 - فتح الفراغ الناتج عن السياسات الحمائية الأمريكية فرصًا لتصدير الطاقة النظيفة بتكلفة تنافسية للأسواق الأوروبية.
 - ضرورة الربط بين الحوافز السنوية والمستوى التشريعي طويل الأمد لضمان استقرار المستثمرين.

2.6. التوصيات

انطلاقاً من هذه النتائج، نعرض أهم التوصيات، متمثلة في:

- **التشريع:** دمج حوافز قانون المالية ضمن آليات ضمان طويلة الأمد (مواثيق استثمارية) لتقليل المخاطر التشريعية السنوية.
- **الابتكار:** توسيع نطاق الإعفاءات لتشمل تقنيات تخزين الطاقة والذكاء الاصطناعي الطاقوي لمواكبة الثورة الصناعية الرابعة.
- **البنية التحتية:** تطوير الشبكة الكهربائية الذكية وتعزيز القدرات البشرية لضمان استدامة المشاريع وتقليل الاعتماد على الخبرات الأجنبية المكلفة.
- **المرونة السوقية:** استغلال الفرص التي يخلقها الانغلاق الأمريكي والأوروبي لتموضع الجزائر كمورد طاقوي موثوق ومتوافق مع الطلب العالمي المتغير.
- **اليقظة الاقتصادية:** متابعة السياسات الطاقوية الأمريكية والأوروبية لضمان سرعة التكيف مع تقلبات الأسواق الدولية.

7. قائمة المراجع

1.1. المراجع العربية

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (2025). قانون المالية لسنة 2026. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الجزائر.
- المحافظة للطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية. (2024). (CERFE). التقرير السنوي حول الانتقال الطاقوي في الجزائر: الآفاق والتحديات. رئاسة الجمهورية، الجزائر.
- بخدة، ص. (2021). الطاقات المتجددة في الجزائر كآلية جديدة في المحافظة على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة على ضوء الأمم المتحدة لعام 2030. مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، 11(01)، 161.
- بلهادي، ج.، و خلاصي، خ. (2022). الطاقات المتجددة كآلية للتنمية المحلية المستدامة في الجزائر (دراسة حالة الطاقة الشمسية). مجلة السياسة العالمية، 06(02)، 210.
- بودالي، م.، نقرات، ي.، و بوشنب، م. (2020). التحفيزات الجبائية كاستراتيجية لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة مع الإشارة إلى حالة الجزائر. دراسات جبائية، 09(01)، 54.

- خطوف، س. (2025). التقنيات الخضراء والبصمة الكربونية: نحو اقتصاد مستدام وتحقيق الحياد الكربوني بحلول 2050 -إشارة إلى الجزائر. مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال - جامعة تبسة، 8(2)، 545.

متاح على: <https://asjp.cerist.dz/en/article/280326>

- دعاس، خ، و عبدات، ع. (2021). التحول الطاقوي في الجزائر: واقع ورهانات. اقتصاد المال والأعمال، 06(02)، 493-494.
- زغودي، ع. (2026). دور الاستثمار الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، 09(01)، 1265.
- زيدان، ح، و زغو، م. (2022). الطاقات المتجددة كتوجه للانتقال الطاقوي في الجزائر. مجلة الدراسات القانونية المقارنة، 08(02)، 282.
- طيب، س، و بن عبو، س. (2018). إستراتيجية التحول الطاقوي وفق برنامج الطاقات المتجددة 2030. مدارات سياسية، 02(07)، 38.
- مركز تنمية الطاقات المتجددة. (2023). (CDER) الطاقات المتجددة: الأنظمة الكهروضوئية ومكوناتها.

متاح على: https://www.cder.dz/IMG/pdf/Bilan_EPST_CDOR_2023-1.pdf

- وزارة الطاقة والمناجم. (2026). السياسة الطاقوية الوطنية: محاور الاستراتيجية.
- متاح على: <https://www.energy.gov.dz/ar/1590/national-energy-policy-ar>

- وكالة الأنباء الجزائرية. (2025). (APS) صدور قانون المالية 2026: تدابير لتحفيز الاستثمار وحماية القدرة الشرائية.

متاح على: <https://www.aps.dz>

2.7. المراجع الأجنبية

- Bistline, J. (2023). Economic implications of the climate provisions of the Inflation Reduction Act. Science, 380(6645), 660-663.
- U.S. Congress. (2022). Inflation Reduction Act of 2022 (Public Law 117-169). Washington, D.C: U.S. Government Publishing Office.

Retrieved from: <https://www.congress.gov/bill/117th-congress/house-bill/5376>

- Deboutte, G. (2026). *New fiscal package for renewables in Algeria's 2026 Finance Law*. PV Magazine.
Retrieved from: <https://www.pv-magazine.com/region/africa/algeria/>
- U.S. Environmental Protection Agency (EPA). (2023). Summary of Inflation Reduction Act Provisions Related to Renewable Energy.
Retrieved from: <https://www.epa.gov/green-power-markets/summary-inflation-reduction-act-provisions-related-renewable-energy>
- The White House. (2023). Building a Clean Energy Economy: A Guidebook to the Inflation Reduction Act's Investments in Clean Energy and Climate Action. Washington, DC.
Retrieved from: <https://www.whitehouse.gov/wp-content/uploads/2023/01/Building-a-Clean-Energy-Economy-V2.pdf>
- Internal Revenue Service (IRS). (2024). Inflation Reduction Act of 2022: Clean Energy Tax Incentives.
Retrieved from: <https://www.irs.gov/inflation-reduction-act-of-2022>
- U.S. Department of the Treasury. (2023). Treasury Releases Guidance on Inflation Reduction Act Provisions to Expand Reach of Clean Energy Tax Credits.
Retrieved from: <https://home.treasury.gov/news/press-releases/jy1533>